

## تعزيز الإطار القانوني لحق التجمع في العالم العربي من خلال الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني

### مشروع عربي - أوروبي

بدعم مشترك من الاتحاد الأوروبي ومؤسسة فريدريش ناومان، مكتب عمان  
وبالشراكة مع المركز العربي لتعزيز حكم القانون والنزاهة، بيروت

2009 - 2007

### أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تعزيز حكم القانون والمسار الديمقراطي من خلال صياغة قوانين نموذجية تحكم عمل المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية) وفق المعايير الدولية ونشر هذه النماذج من خلال الجهات العربية الرسمية والشبكات كنماذج للإصلاح تأتي من الداخل العربي.

ويهدف المشروع أيضا إلى بناء شراكة بين المجتمع المدني العربي والحكومات على المستويات المحلية والإقليمية من خلال تعزيز الحوار الفاعل والمستمر بينهما وبالتركيز على القوانين النموذجية المذكورة أعلاه.

إضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز أداء المجتمع المدني وصورته وعلاقاته مع الحكومات ومع جماهيره من خلال تبني معايير الحكم الرشيد وميثاق ممارسة وميثاق للممارسة الديمقراطية.

أما الأهداف الرئيسية للمشروع فهي تعزيز أسس التطور الديمقراطي من خلال بناء تحالفات بين المجتمع المدني (بما في ذلك جميع التيارات الأيديولوجية والقوى السياسية الملتزمة بالممارسات الديمقراطية) والحكومات كشركاء في التنمية والتقدم.

على المستوى الوطني، يستهدف المشروع بشكل أساسي الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية ومراكز الأبحاث، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والحركات الإسلامية المعتدلة. أما على المستوى الإقليمي، فإن المشروع سيعمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات جامعة الدول العربية والبرلمان العربي وشبكات المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث والصحف والقنوات الفضائية المحلية والعربية خاصة تلك ذات الانتشار منها، كما وسيشرك المؤسسات الدولية مثل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية وبرنامج إدارة الحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### مدة المشروع:

36 شهرا

### الدول التي يشملها المشروع:

مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا بشكل أساسي مع العمل لاستفادة دول مثل المغرب والجزائر وتونس من مخرجات المشروع

### النتائج المتوقعة:

- إنتاج قوانين نموذجية للأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات غير الحكومية يتم صياغتها عبر حوار مكثف والترويج لها من خلال حملة إعلانية مكثفة لتحفيز الحكومات العربي على وضع التوصيات على أجنداتها؛
- تعزيز قدرة الحكومات على القبول لمؤسسات المجتمع المدني كشركاء لهم في عملية صنع القرار؛
- إنتاج ميثاق ممارس وميثاق للممارسات الديمقراطية يحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني؛
- تطوير قدرات المجتمع المدني على الحوار والرافعة والاتصال والتواصل مع صناعات القرار ومع الحكومات ومع جماهيرهم؛
- تعزيز مشاركة المرأة في عمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية؛

## الأنشطة الرئيسية للمشروع:

- تطوير وإنتاج قوانين نموذجية (قوانين للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات العمالية)؛
- نشر هذه القوانين من خلال حملات المرافعة وجماعات الضغط الإقليمية ومن خلال وسائل الإعلام المحلية والإقليمية؛
- تدريب الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بدورات مشتركة ومنفصلة على هذه القوانين وتعزيز الحوار بينهما؛
- حملات دعم إعلامية لنشر هذه القوانين وفتح حوار حولها؛
- تطوير ميثاق ممارسة وميثاق عمل ديمقراطي ليحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني؛
- نشر ميثاق الممارسة وميثاق العمل الديمقراطي ليتبناه أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية؛
- تدريب مؤسسات المجتمع المدني على مبادئ الحكم الرشيد.